

ملخص البحث

تري أبو ريواياني، 11220035. مقارنة القانون ضمانات مؤتمنة وفق قوانين رقم 42 سنة 1999 بلقانون رهن تسجيلي رقم 68 /DSN- /MUI/III/ 2008. بحث علمي. شعبة أحكام التجارة الشريعة في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانق. المشرف : برهان الدين سوسامطو الماجستير.

الكلمة الأساسية : ضمانات مؤتمنة، رهن تسجيلي

بكون ارتفاع البناء الإقتصادي الأسرع وكثرة احتياجات الإنسان في حياته اليومية الامر التي يؤدي من خلالها عملية الاستفارة قد تكون من خلال نتاج التي استندمه المجتمع كالضمانات لاستفادة التمويل منها الهن وضمانات فيه وسيا . فاما هدف البحث فهو لمعرفة فكرة ضمانات مؤتمنة وفق القوانين رقم 42 سنة 1999 وكذلك لمعرفة المساوات والمختلفات بين القانون ضمانات مؤتمنة وفق القوانين رقم 42 سنة 1999 و بلقانون رهن تسجيلي رقم 68 /DSN-MUI/III/ 2008. طريقة مفيارية ومقارنة هي الطريقة التي استخدمت الباحثة للوصول إلى غاية المطلوبة .

فاما نتائج التي لقيتها الباحثة فهي : الأول : ضمان ائتماني هو اتفاق حيث المدين ربط موافقتها على الدائن عن ديون المستحق الذي يجعل إثبات ملكية كائن لاستخدامها كضمان للدين، يرافقه وجود زهرة. الاتفاقيات التي وقعت في ما يسمى اتفاق accesoir الائتمانية (اتفاقات إضافية) ليست هي موضوع معاهدة الديون اتفاق، لتلبية الإنجاز بين الطرفين، يجب تسجيل الائتمانية لللائتمانية مكتب التسجيل. في حين أن جوهر تسجيلي ران راهين تثبتها إلى اتفاق مرتحن، ودعا الاتفاق تسجيلي ران باستخدام ويرافق الديون العقد من قبل الضمان / الضمان في شكل الأدلة المقدمة إلى ملكية مرتحن. وهذا يعني أن الاتفاق الوارد في التسجيلي ران هو اتفاق وهذا هو accesoir كضمان في الديون المستحقة في تسجيلي ران هو اتفاقالنبية الثان ، الفرق بين الائتمانية مع ران tasjilî يمكن أن ينظر إليه من حيث بنود الصيانة. في الائتمانية، وكائنات الصيانة التي تخدم كضمان لدين أن من واجب الدائن، ولكن تكلفة الصيانة تقع على عاتق المدين. بينما في tasjilîصيانة الكائنات ران استخدامها كضمان لدين الذي هو ليس فقط راهين الالتزام، ولكن يمكن القيام به أيضا murtahin. في حين أن أوجه الشبه التي يمكن أن ينظر إليها من مختلف الجوانب سواء من حيث التعريف، والأشياء، والاتفاق الأشكال وانتهاء الاتفاق، وطريقة التنفيذ من البضائع. واحد منهم من حيث الأشياء، التسجيلي الائتمانية وران كلاهما تم كضمان للدين ليس مظهرا من مظاهر كائن، ولكن إثبات ملكية الكائن.